الثورة
الجمعة 17 ذو الحجة 1433هـ 2 نوفمبر 2012م العدد (17516)

تكلف اليمن مبالغ باهظة وتلحق أضراراً بالغة ببرامج التنمية والتخفيف من الفقر

خبراء اقتصاد : تخريب أنابيب النفط استهداف مباشر للاستقرار التنموي والمعيشي للمواطنين

أكد مختصون وخبراء اقتصاد أن العمليات التخريبية التي تحصل لأنابيب النفط والغاز تستهدف بصورة مباشرة الاستقرار التنموي والمعيشي للمواطنين.

مشددين على أن مثل هذه العمليات التخريبية تكلف اليمن مبالغ باهظة وتلحق أضرارا بالغة بالتنمية والاقتصاد وتؤثر على سير تنفيذ برامج التنمية والتخفيف من الفقر .

وتخلق مثل هذه الأحداث خللا كبيرا في سلاسل التوريد والإنتاج مما تتسبب في انكماش النشاط الاقتصادي بنحو ١١٪ وارتفاع البطالة.

كما أن العجز في توفر المشتقات النفطية وخصوصاً من مادة الديزل أدى إلى تفاقم العجز في الطاقة الكهربائية والمياه بشكل كبير .

وطبقاً لخبراء اقتصاد فإن تكرر أعمال التخريب والاعتداءات على خطوط أنابيب النفط والغاز في مناطق الإمدادات والتقطعات على الطرق قد أدى إلى انخفاض حاد في إنتاج النفط الخام بنحو ٢٥٪ في العام ٢٠١١م.

وبسبب ذلك واجه القطاع الزراعي والخدمي والصناعي ارتفاعاً كبيراً في تكاليف المدخلات مثل الري والنقل والتسويق والتي أدت في نهاية المطاف إلى انخفاض الإنتاج والصادرات ، بالإضافة إلى تعطل عمليات الإنتاج الأمر الذي أدى إلى إغلاق الشركات وتسريح العمال ، وارتفع العجز المالي إلى نحو ١,٤ مليار دولار ، في حين تراجعت كافة عائدات النقد الأجنبي من السياحة والمساعدات التنموية والاستثمار الأجنبي المباشر.

استطلاع / محمد راجح

يؤكد الباحث والخبير الاقتصادي الدكتور عبدالله عبدالعزيز السلامي أن خسارة اليمن لأكثر من ١٥مليون دولار التكلفة المقدرة للخسائر اليومية لعمليات التخريب تحد من تدفق المخصصات المالية ألوجهة لبرامج الإنعاش الاقتصادي والمشاريع المستهدفة في البرنامج الحكومي للتخفيف من الفقر والبطالة.

ويشير إلى فداحة مثل هذه الأعمال وتأثيرها السلبي على الحياة المعيشية للمواطنين وتهديد السلم والاستقرار الاجتماعي المستمد من عملية الاستقرار التنموي والاقتصادي .

ويؤكد أن مثل هذه الأعمال تتطلب مواجهة بحزم وإيقاف مرتكبيها عند حدهم لأن مثل هذه الأعمال تقوض جهود الدولة في خلق بيئة اقتصادية مستقرة وبيئة آمنه لتدفق الأعمال والأنشطة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية التي من أهم متطلباتها توفير المشتقات النفطية اللازمة لتسيير أعمالها ونجاح استثماراتها .

لافتاً إلى أن مثل هذه الأعمال أضرت بطرق متعددة بمختلف القطاعات الخدمية والإنتاجية.

حيث تسببت في خفض إمدادات الطاقة إلى النصف وتفاقم الضعف المالي الذي يعاني منه في الأصل قطاع الطاقة .

وبحسب خبراء فإن ذلك يتسبب في الحد من تقديم الخدمات بما في ذلك الخدمات الصحية والتعليم وأداء شبكات الأمان الاجتماعي وبالتالي يؤدي ذلك إلى إهمال جزء كبير من السكان الفقراء والمساهمة في فقدان مصادر العيش.

مصدر رئيسي

ما يزال قطاع النفط في اليمن يمثل المصدر الرئيسي لاحتياطيات النقد الأجنبي والأساس في تحقيق التوازن المالي على الرغم من الانخفاض في حجم الإنتاج. بلغ الإنتاج النفطي في اليمن ذروته في عام ٢٠٠١م ، وبدأ منذ ذلك الحين في التناقص بمعدل يتراوح بين ٣ إلى ٤٪ تقريبا كل عام. وفي المتوسط، فإن تصدير النفط يمثل ٨٥٪ من حجم الصادرات إضافة إلى ٦٥٪ من الإيرادات النقدية يتم تحصيلها من تصدير النفط وبيعه في الأسواق المحلية منذ العام ٢٠٠٠م. وتشكل صادرات النفط والغاز حوالي ٨٥٪ من الصادرات وتولد حوالي ٦٠ إلى ٧٠٪ من العائدات الحكومية ، بما في ذلك التجارة الداخلية في المنتجات النفطية. ويشكل حجم الإنتاج من النفط ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في البلد. بينما يبلغ حجم العائدات من الأنشطة غير النفطية حوالي ٨ إلى ٩٪ من إجمالي الناتج المحلي، وهو المعدّل الذي يعتبر منخفضاً بشكل غير اعتيادي بالنسبة لبلد مثل اليمن.

وتواجه اليمن تحديات اقتصادية كبيرة على الرغم من أن الأزمة الحالية هي في المقام الأول مشكلة مالية ناجمة عن الانخفاض المفاجئ في العائدات النفطية ، والانخفاض في إنتاج النفط ، وصعوبة تكييف مستوى الإنفاق في أوقات الأزمات ، إلا أن التصدي لهذا التحدي المالي يتطلب وجود برنامج إصلاح شامل لتوليد النمو الاقتصادي ، وفرص العمل ، والموارد المالية في قطاعات اقتصادية غير قطاع النفط والغاز.

ضبط التخريب

مشاكل اليمن الاقتصادية ليست ناجمة عن نقص مطلق لا يمكن ترميمه في الموارد بل سببها الرئيسي الافتقار للتنمية المؤسسية التي تشكل العقبة الكأداء أمام التغلب على الصعوبات الاقتصادية الراهنة.

وطبقاً لتقرير دولي صدر حديثاً تحت عنوان «بناء يمن أفضل» فإن اليمن بما يتمتع به من احتياطيات من الغاز المسال والثروات المعدنية ونظرا إلى كونه في السابق ميناء بارز للمياه العميقة والى الفرص المتاحة في مجال السياحة وسوى ذلك غني بالموارد من نواح عدة فقد مكنته الثروة النفطية من القيام بخطوات كبيرة في مجال التنمية الاقتصادية على مدى العقود القليلة الماضية ، إلا أن النمو في الأساس كان نتيجة العائدات النفطية وليس نتيجة تشجيع الدولة للعمالة الداخلية أو البنية التحتية والاستثمار وهي جميعها مصادر للنمو المستدام والاستقرار الاقتصادي طويل الأجل.

ويؤكد التقرير أن وجود دولة قادرة وشرعية أمر ضروري لمستقبل اليمن الاقتصادي وهو أكثر ضرورة من توفر الموارد الطبيعية ولضبط أعمال التخريب المستمرة لثروات ومقدرات البلد كما هو حاصل لعمليات تخريب أنابيب النفط والغاز وكذلك خطوط نقل الكهرباء.

وتعاني اليمن من أزمتين اقتصاديتين مترابطتين ، انهيار البنية الاقتصادية على المدى القصير ومرحلة انتقالية على المدى الطويل للتخلص من الاعتماد على صادرات النفط ، بالإضافة لاستخدام الاقتصاد كسلاح في المعارك السياسية التي لا تزال تتوالى فصولها في البلاد مثل تدمير خطوط النفط بهدف عرقلة صادراته ونقص الوقود المترافق مع الهجمات المتواصلة على الكهرباء.

وبحسب التقرير فأنه يمكن للمخاطر العالية والمعارك السياسية التي لا تعرف حدودا ولا قيودا أن تسفر عن نتائج ضارة ولاسيما بالاقتصاد وهذه بالتحديد تشكل الأزمة قصيرة المدى التي سيناط بالحكومة الانتقالية حلها على الفور.

كما يمكن أن يلعب الداعمون الدوليون للحكومة المؤقتة دورا فاعلا جدا في المساعدة على إعادة بناء البنية الأساسية التي تدفع الناس إلى استخدام الأصول الاقتصادية كورقة مساومة في الألعاب السياسية

ويتعين على اليمن على المدى الطويل ان يخوض عملية تكيف مؤلمة ترتبط بالتحول عن الاعتماد على الصادرات النفطية

استنزاف

يشدد التقرير على انه تم إهمال مؤسسات البلاد وبنيتها الاقتصادية طويلا بالإضافة إلى استنزاف موارد المياه واستخدمت على نحو غير كفؤ في القطاع الزراعي ، حيث لا توجد لدى الحكومة وسائل لجمع الضرائب ولا يجري استخدام العمالة على نحو سليم .

ويبرز التقرير بعض الحيارات القاسية التي على اليمن القيام بها للاعتماد على الدولة نفسها وليس على المساعدات الخارجية من الولايات المتحدة أو دول الخليج على الرغم من إمكانية أن تلعب هذه الدول دورا هاما في المساعدة على تحقيق الاستقرار على المدى القصير.

وتأتي على رأس هذه الخيارات التنمية المؤسسية إذ يجب ان تعتمد التنمية على المدى الطويل على قيام دولة يمنية قوية لتقوم بتعزيز القوة العاملة المحلية وبناء بيئة استثمارية صحية وتعزيز القطاع الخاص وفرض الضرائب على المواطنين لتمويل نفقات الدولة وإدارة الموارد بشكل أفضل.

ويرى انه لابد من توسيع نطاق شرعية وقدرة الدولة اليمنية أكثر في داخل البلاد إذا كان للحكومة أن تحظى بالتعاون في جهودها الرامية إلى بناء اقتصاد مابعد النفط والغاز

كما أن النفط شوه الاقتصاد اليمني والدولة أيضا ،إذ اقتصر النمو الاقتصادي خارج قطاع النفط على التجارة والنقل إلى حد كبير ، وهما القطاعان اللذان سهلا استيراد السلع الاستهلاكية

ولم تفعل سنوات النفط في اليمن سوى القليل على صعيد تحفيز القدرة الإنتاجية للعمالة اليمنية ،لان إنتاجية العمل لم تكن ترتبط إلا قليلاً بالنمو في اقتصاد النفط في اليمن

ويؤكد أن عائدات النفط حدت من قيام الدولة في تطوير فعال لجمع الضرائب من المجتمع ، والحال أن إحدى السمات التي تميز الدولة اليمنية هي افتقارها إلى القدرات المؤسسية

ويمثل فرض الضرائب لإنتاج العائدات إسنادا للتقرير تحديا هائلا بالنسبة إلى اليمن ،حيث لا يتعين على الدولة تطوير وسائل بيروقراطية لفرض الضريبة وحسب بل عليها أيضا الحصول على الشرعية اللازمة التي تسمح بوجود نظام ضريبي فعال.

اطلع على سير العمل بمطار عدن

وزير النقل يتفقد ميناء عدن وجاهزية رصيف كالتكس لاستقبال السفن

الثورة/ خاص

تفقد وزير النقل الدكتور واعد عبدالله باذيب امس ميناء عدن الدولي وعددا من المرافق له، مهنئا العاملين المناوبين في أرصفة الميناء بعيد الأضحى المبارك.

وخلال الزيارة تفقد الوزير باذيب الدائرة الفنية والدائرة البحرية ورصيف المعلا أحد رصيفي ميناء عدن الدولي كما قام بجولة بحرية لتفقد جاهزية استقبال وتوديع السفن وتناول الحاويات في رصيف كالتكس حيث كان في وداع ثامن سفينة دخلت ميناء عدن منذ الخميس الماضي أول أيام إجازة عيد الأضحى.

وشهدت الموانئ اليمنية تحسنا كبيرا في أدائها خلال الفترة الماضية من العام الحالي وتحديدا ميناء عدن الذي تجاوز في تناوله للحاويات سقف الـ ٢٠٠ ألف حاوية من ١ يناير – أكتوبر ٢٠١٢م بالمقارنة بـ ١٦٠ ألف حاوية للعام لإجمالي ما تناوله العام الماضي ٢٠١١م كما حقق ارتفاعا غير مسبوق في عدد حاويات الترانزيت المتداولة في نفس الفترة من عام ٢٠١٢م فقط إلى ٦٨٥٨ حاوية ترانزيت مقارنة بـ٣٢٣ حاوية ترانزيت فقط لمجمل العام كما قام وزير النقل امس بزيارة تفقدية لمطار عدن الدولي تفقد خلالها مرافق المطار وقدراته الاستيعابية ومستوى الخدمات .

وفي الزيارة للمطار استمع الوزير باذيب لشرح مفصل من المدراء المناوبين حول سير أعمال المطار خلال إجازة عيد الأضحى المبارك وناقش احتياجاته التأهيلية والتطويرية وهنا العمال بالعيد وحثهم على بذل المزيد من الجهود للارتقاء بالمطار وخدماته .

إلى ذلك زار الدكتور واعد باذيب منزل صالح الجرو احد عمال ميناء عدن وتطمأن على صحته بعد أن بترت إحدى قدميه في حادثة عمل بالميناء عام ٢٠٠٩م .

وهنأ الوزير العامل الجرو وزملاءه من نقابة العمال المتواجدين بمنزله أثناء الزيارة بعيد الأضحى المبارك ووجه بعودته للعمل وبما يتلاءم وحالته الصحية .

وفي ختام الزيارة قدم صالح الجرو شهادة شكر وتقدير للوزير باذيب باسمه ونيابة عن زملائه .

ارتفاع الأصول الخارجية للجهاز المصرفي إلى 1,4 تريليون ريال

خاص/الثورة

سجلت الأصول الخارجية للجهاز المصرفي خلال شهر أغسطس ٢٠١٢م ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ١,٧٪ مقارنة بما كانت عليه في شهر يوليو ٢٠١٢م.

وأظهرت إحصائية حديثة صادرة عن البنك المركزي أن صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي ارتفعت إلى تريليون و ٤٨٥ مليار ريال في أغسطس ٢٠١٢م مقابل تريليون و٤٦٠ مليار ريال في يوليو ٢٠١٢م وبارتفاع يقدر بـ ٢٥ مليار ريال .

وكان تقرير حكومي قد أشار إلى أن صافي الأصول الخارجية أثر على العرض النقدي بدرجه متذبذبة خلال الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٩م حيث ارتفع الأثر التوسعي لمعدل نمو الأصول الخارجية من ٣,٥٪عام ٢٠٠٧م إلى ٧,١٪ عام ٢٠٠٨م ثم انخفض إلى سالب ٢,٧٪ نهاية ٢٠٠٩م، ما عكس نقصا في صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي بالسالب بواقع ٤٩,٧ مليار ريال عام ٢٠٠٩م مقارنة بالعام السابق، نتيجة لانخفاض حصة الحكومة من صادرات النفط من ٤٣٩٦ مليون دولار عام ٢٠٠٨ م إلى ١٩٥٨,٨ مليون دولار عام٢٠٠٩ م.

وفي جانب صافي الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية كان هناك انخفاض في معدل النمو بالسالب ٢,١٪ عام ٢٠٠٧م ارتفع إلى١٠,٥٪ عام ٢٠٠٨ ثم ارتفع بشكل كبير نهاية عام ٢٠٠٩م محققا معدل نمو بلغ ٤٥,٢٪.

تداول 35,4 ألف شيك عبر غرفة المقاصة بقيمة 126,4 مليار ريال

خاص/الثورة

بلغ عدد الشيكات المتداولة بالريال عبر غرفة المقاصة في عموم الجمهورية خلال شهر أغسطس ٢٠١٢م ٣٥,٤ ألف شيك نحو ٤٦,٧ ألف شيك في يوليو ٢٠١٢م.

وأوضحت إحصائية حديثة صادرة عن البنك المركزي اليمني أن قيمة الشيكات المتداولة بلغت ١٢٦,٤ مليار ريال مقابل ١٨٢ مليار ريال خلال نفس الفترة.

وتوزعت الشيكات المتداولة عبر غرفة المقاصة على محافظات صنعاء،عدن ، تعز ، الحديدة ، المكلا.

الجدير بالذكر أن عدد الشيكات المتداولة في عام ٢٠١١م بلغ ٤٩٣,٨ ألف شيك بقيمة ١٨٣٧ مليار ريال .

منح تراخيص لسبعة مشاريع استثمارية بعدن بتكلفة 15 مليار ريال

عدن – سبأ

منح مكتب الهيئة العامة للاستثمار بمحافظة عدن خلال التسعة الأشهر الماضية تراخيص استثمارية لسبعة مشاريع بتكلفة ١٥ ملياراً و ٧٢ مليوناً و ٥٢٠ ألف ريال.

وحسب تقرير النشاط الاستثماري الصادر عن مكتب الهيئة بعدن تلقته (سبأ) أن تلك المشاريع وفرت ٨٤٣ فرصة عمل من العمالة اليمنية، توزعت على مشاريع صناعية وتعليمية وصحية وسكنية.

دراسة: توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي شرط رئيسي لتنشيط دور القطاع الخاص

خاص/الثورة

أوصت دراسة علمية على أهمية توفير الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي باعتباره من أهم الشروط اللازمة لتنشيط وتفعيل دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، وكونه أحد المحددات لتحسين جاذبية البيئة الاستثمارية وتحسين مناخ الاستثمار ، ومن ثم نمو وازدهار وتوسع مشاركة القطاع الخاص.

وكانت دراسة قد أكدت أن إيجاد استقرار اقتصادي يشجع القطاع الخاص على النمو والتطور .

وبينت أن الوصول إلى نوع من الاستقرار يتطلب العمل على المحافظة على قيمة العملة الوطنية من التدهور والتراجع وتوفير السلع الأساسية من المواد الغذائية والمشتقات النفطية.

وشددت الدراسة التي أعدها مدير عام الدراسات الاقتصادية بوزارة التخطيط منصور البشيري على ضرورة تأمين الموقف الكلي للموازنة العامة للدولة وضمان عدم عجز الدولة عن أداء وظائفها وكذا تخصيص نسبة أكبر من الموازنة العامة للدولة للإنفاق على كل من التعليم والصحة ، كون التنمية لا يمكن أن تتحقق ما لم يكن هناك الفرد القادر على الإنتاج .

كما أكدت على أهمية التزام بخطط أكثر استدامة من أجل إعادة إطلاق عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بالاضافة إلى ضرورة الإسراع في إنشاء سوق الأوراق المالية نظراً للأهمية التي يكتسبها هذا السوق في تعبئة المدخرات المحلية وجذب الاستثمارات الخارجية